أجل استخدام النفط كسلاح في المعركة ضد أعدائنا ــ قطع النفط العربي أو حجبه عن الدول المعادية لنا والحليفة لاسرائيل . ولا يزال بعض الخبراء يرى ان هذا الاجراء هو أكثر الاجراءات فاعلية وأبلغها أثرا(١٨). فما هو الهدف أو الغرض الحقيقي من هذا الاجراء والنتائج المتوخى تحقيقها من تطبيقه في نظر أنصاره والمنادين به ؟

ان الهدف هو الحاق الضرر البالغ بالدول المعادية وذلك بحرمانها من نفطنا الذي تستورده والذي هو ضروري جدا لصناعاتها ولمختلف جوانب نشاطها الاقتصادي ، وخلق مجاعة بترولية فيها تكون ذات نتائج خطيرة على اقتصادها أو على الاقل الحاق ضرر مادي كبير بها ، مما قد يحملها على تغيير مواقفها المعادية لنا واتخاذ مواقف أكثر اعتدالا وانصافا(١٩) .

ومن المعروف ان هذا الاجراء قد لجأت اليه البلدان العربية المنتجة في أعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . وقد قامت بعض البلدان المنتجة (العراق وليبيا) بتعطيل ضخ النفط ومنع تصديره كلية من موانئها خلال فترة قصيرة تلت العدوان ثم عدلت عن ذلك وانضمت الى باقي البلدان العربية المنتجة في فرض الحظر على تصدير النفط الى كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا . وقد دام هذا الحظر بضعة أسابيع ثم عاد بترولنا يتدفق الى جميع الاسواق دون استثناء .

فماذا كانت نتيجة هذا الاجراء ؟ وهل أدى الاثر المطلوب منه كعامل ضغط على الدول المعادية لالحاق الضرر بها أو اضعاف مقدرتها على العدوان أو حملها على تغيير مواقفها منا ؟ واذا لم يكن قد أدى هذا الاثر المطلوب وكانت نتائجه محدودة فما سبب ذلك ، وهل يمكن تلافي الثغرات ونقاط الضغط فيه وجعله أكثر فعالية ؟ وهل من المستحسن أو من المفيد العودة الى اللجوء اليه في الحال او فيما لو استؤنف القتال بيننا وبين اسرائيل ؟

مما لا شك فيه ان اجراء قطع النفط العربي عن الدول المعادية عام ١٩٦٧ قد الحق ضررا ماديا لا يستهان به بكل من الولايات المتحدة وبريطانيا . فالولايات المتحدة ، كما سبق أن بينا ، لا تعتمد على النفط العربي ، حتى الآن ، لسد احتياجات استهلاكها المحلي ، الا ضمن حدود ضعيفة جدا . ولكن القوات الامريكية فيما وراء البحار ، لا سيما في فيتنام وبالنسبة لاحتياجات الاسطولين السادس والسابع ، تعتمد اعتمادا كبيرا على مصادر النفط العربي في منطقة الخليج العربي حيث تأخذ النفط اما على شكل نفط خام تكرره خارج المنطقة أو على شكل مواد بترولية مكررة ، وهي تحصل على هذه المواد البترولية بأسعار مخفضة ، ولذا فان قطع امدادات النفط العربي عن هذه القوات قد الحق بها ضررا ماديا كبيرا من جراء اضطرارها لتأمين هذه الامدادات من مصادر أخرى بعيدة أسعارها أعلى وتكاليف الشحن منها أكثر ارتفاعا لا سيما نظرا لضرورة استخدام عدد أكبر من الناقلات لنقل هذه الاحتياجات من مصادر أبعد . وحسب تقرير امريكي رسمي نشر في أعقاب العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ فان وزارة الدفاع الامريكية قد قدرت النفقات الاضافية التي تعتقد انها ستتكبدها زيادة على ما تصرفه حاليا لتأمين المنتجات البترولية اللازمة للقوات الامريكية اذا ما انقطع ما تأخذه من الشرق الاوسط بما مجموعه (٢١) مليون دولار شهريا . اما بريطانيا فانها تعتمد على النفط العربي اعتمادا كبيرا لسد احتياجات استهلاكها المحلي اذ تبلغ نسبة واردات النفط العربي اليها حوالي ٧٠ ٪ من مجموع وارداتها البترولية . ولا شك ان لجوءها الى مصادر أخرى سيضع على عاتقها عبئا ماليا اضافيا كبيرا ويؤثر على ميزان مدفوعاتها لا سيما وانها ستضطر الى دفع اثمان جزء كبير من البترول البديل بالدولار بينما هي تدفع ثمن النفط العربي بالجنيه الاسترليني لان شركاتها البترولية هي التي تنتج هذا البترول وتصدره للبلد الام .

ولقد قيل في انتقاد هذا الاجراء ــ اجراء منع النفط العربي عن الدول المعادية ــ حينما